الأمم المتحدة

A/56/371

الجمعية العامة

Distr.: General
18 September 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
البند ٥٩ من جدول الأعمال المؤقت*
أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير مرحلي من الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويمثل هذا التقرير استكمالا للمعلومات الواردة في التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/1008).

* A/56/150.

** لم يقدم هذا التقرير في الموعد النهائي المحدد له وهو ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ لأن التعليقات على مشروع التقرير لم ترد من جميع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي أسهمت في إعداده.

151001 091001 01-54025 (A)
0154025

ويصف الفرع الثاني من هذا التقرير إجراءات المتابعة المحددة التي بُدئ باتخاذها أو التي استكملت في مجالات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، في حين يرد في الفرع الثالث عرض عام لآخر التطورات في مجالي الحكم والتنمية المستدامة. ويقدم الفرع الرابع بعض الملاحظات الختامية، التي تؤكد ضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والقيام بإصلاحات لاقتصاداتها وإدامة هذه الإصلاحات. وينبغي التذكير بأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأولي قد تم توجيهها إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي بما في ذلك البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية. بيد أن هذا التقرير يتناول بصورة رئيسية الكيفية التي استجابت بها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ التوصيات.

أولا – مقدمة[1]

١ – صدر تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)، الذي نظرت فيه الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتضمن سلسلة من التوصيات المحددة والعامة عن قضايا تتراوح بين بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتعبئة الموارد لأغراض التنمية. وسلط التقرير الضوء على العلاقة البالغة الأهمية بين السلام والتنمية وقدم نهجا شاملا ومتكاملا لمنع الصراع والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. وقد قبل المجتمع الدولي بهذا النهج، بما في ذلك البلدان الأفريقية نفسها، بصفته إطارا لتقديم الدعم لأفريقيا، على النحو المبين في الفصل السابع من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والمبادئ التي تشكل أساس مبادرة أفريقيا الجديدة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية السابعة والثلاثين التي عقدت في لوساكا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

٢ – ومما يبعث على الرضا أن نلاحظ أن الدول الأعضاء لا تزال تعتبر التقرير سالف الذكر يسري اليوم كما كان ساريا قبل ثلاث سنوات. وتؤكد المناقشات التي جرت أخيرا بشأن أفريقيا في المنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة بعنوان ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم آخذ في العولمة“، ومؤتمر قمة الألفية، بما في ذلك اجتماع القمة ذو الصلة الذي عقده مجلس الأمن، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان الأقل نموا، والجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١ عن دور الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، والدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، أن السلام والديمقراطية والحكم الرشيد شروط ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وأنه لا بد من وضع استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الرئيسية للصراعات، بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

٣ – وطلبت الجمعية العامة إلى رئيس الجمعية، بالقرار ٥٣/٩٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، استعدادا لإجراء مناقشتها بشأن تقرير الأمين العام خلال دورتها الرابعة والخمسين، إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في ذلك القرار، وخاصة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وقد عقد الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها ثلاث دورات في عام ٢٠٠٠؛ ونظرت الجمعية العامة في تقريره[2] خلال دورتها الخامسة والخمسين. وأيدت الجمعية، بالقرار ٥٥/٢١٧، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، مقترحات معينة مقدمة من الفريق العامل ومددت ولايته حتى دورتها الخامسة والستين. وعقد الفريق كذلك دورتين موضوعيتين عام ٢٠٠١.

٤ – وبغية تقديم أقصى حد من الدعم للفريق العامل، كلِّف، وكيل الأمين العام، المستشار الخاص بشأن أفريقيا، بمهمة إقامة اتصالات مع رئيس الجمعية العامة ومع رئيسي الفريق العامل ومتابعة هذه الاتصالات لكفالة حصولهم على ما يلزم من دعم وتعاون وكفالة الاتساق في الوثائق التي تعدها الأمانة العامة للفريق العامل، والتقرير المرحلي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأولي المقدم من الأمين العام والتقرير المقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١.

٥ - ويمثل هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٧، استكمالا للمعلومات الواردة في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/1008). ويصف الفرع الثاني إجراءات المتابعة المحددة التي جرى البدء بها أو التي أكملت في مجالي السلام والأمن في حين يستعرض الفرع الثالث بصورة واسعة آخر التطورات في مجال الحكم والتنمية المستدامة. وينبغي الإشارة إلى أن التوصيات الواردة في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام، كانت موجهة إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية. ويتناول هذا التقرير بصورة رئيسية الكيفية التي استجابت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ التوصيات.

ثانيا - التصدي لحالات الصراع

ألف - صنع السلام

تعيين وسطاء خاصين أو لجان خاصة لتحديد مصادر النزاع وبناء الثقة والتوصية بحلول عملية

٦ - يواصل الأمين العام، تعيين وسطاء وممثلين خاصين للمساعدة في عملية صنع السلام. وفي أعقاب التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وإنشاء لجنة للرصد، جرى تعيين ممثل خاص للإشراف على أعمال اللجنة. وللمساعدة في الحوار بين الكونغوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي قام بتيسيره السير كتوميلي ماسيري رئيس بوتسوانا السابق، تقوم الأمم المتحدة بتوفير الموظفين والدعم في مجال النقل والإمداد حيثما اقتضى الأمر. وأنشئت أيضا لجان تحقيق لإجراء تحقيقات بشأن مزاعم وجهتها لجنة العفو الدولية ضد حكومة توغو بارتكاب مجازر، وشكلت لجنة أخرى للتحقيق في عمليات القتل التي جرت في كوت ديفوار، في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠٠٠. وقد شاركت منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في إنشاء لجنة التحقيق لتوغو ولجنة العفو الدولية. والهدف الرئيسي من إنشاء هاتين اللجنتين كان يتمثل في إزالة الشعور بإمكانية الإفلات من العقاب، وردع تكرار مثل هذه المجازر. ويقوم الأمين العام بتشجيع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية على تعيين مبعوثين خاصين، وإذا اقتضى الأمر، تيسير إنشاء ''مجالس حكماء'' لتساعد في التوسط في النزاعات وتشجيع التوصل إلى حلول عملية.

تفادي تفشي جهود الوساطة

٧ - تفاديا للتعارض في المبادرات السلمية، يواصل الأمين العام التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من الأطراف المهتمة. فعلى سبيل المثال، أسفرت عملية التشاور هذه عن إنشاء، منتدى يعرف باسم مشاورات المبعوثين والممثلين الخاصين بشأن بوروندي، ويشارك فيه مبعوثون عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبعض أعضاء مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية المهتمة ببوروندي. وعلى غرار فريق الأصدقاء المنشأ بمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل غينيا - بيساو في عام ١٩٩٩، أنشئ عام ٢٠٠١ فريق مشابه لجمهورية أفريقيا الوسطى لتعبئة الدعم من أجل توحيد جهود السلام والمصالحة فضلا عن تعبئة الموارد لعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

٨ - والحجة المؤيدة لاتخاذ إجراءات على نطاق المنطقة هي حجة قوية أيضا، لذا فإن إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تعكف حاليا على التشاور مع الدول الأفريقية وغير الأفريقية بشأن الولاية التي أعدتها لفريق عامل أو لفريق أصدقاء كمنتدى منتظم للتشاور، بغية تعزيز التنسيق وتحسين الإفادة من الموارد ومتابعة الإجراءات الرامية إلى تحسين قدرة البلدان الأفريقية على حفظ السلام.

زيادة الإفادة من أفرقة الاتصال والمؤتمرات الخاصة

٩ - بدأ المجتمع الدولي منذ عهد قريب في تعبئة الدعم لجهود السلام التي تبذل في عدد من البلدان الأفريقية. ويواصل فريق اتصال دولي تقوده المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تعبئة الدعم السياسي والتقني والمالي وغيره من أوجه الدعم لجهود السلام المبذولة في سيراليون، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويقف عدد من أعضاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون السياسية)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، في الطليعة أيضا لتعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل دعم البلدان بعد انتهاء الصراع، وذلك من خلال عقد مؤتمرات للمانحين، بما في ذلك مؤتمرات عقدت من أجل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٠.

تحسين فعالية الجزاءات

١٠ - ضمانا لأن تكون الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أدوات أكثر فعالية وأقل إيذاء، تواصل الأمانة العام للأمم المتحدة تنظيم اجتماعات بشأن هذه المسألة والمشاركة فيها، بما في ذلك الاجتماع الذي تم تنظيمه مؤخرا بالتعاون مع حكومة ألمانيا بشأن حظر الأسلحة وعمليات حظر السفر الجوي التي ستنطبق أيضا على أنظمة الجزاءات المفروضة في أفريقيا. وقام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بدراسة استغرقت ستة أشهر عن تاريخ الجزاءات وحظر بيع الأسلحة في أفريقيا من عام ١٩٦٠ وحتى الآن، وسوف تساعد هذه الدراسة في توفير أساس لإجراء مزيد من التحسينات في حالة أفريقيا الخاصة. وتعمل الأمانة العامة أيضا بالتعاون الوثيق مع لجان الجزاءات الخاصة بأنغولا وسيراليون وليبيريا وتساعدها على إجراء تحقيقات في المخالفات وتقديم توصيات بشأن كيفية زيادة فعالية الجزاءات.

تجريم الانتهاكات لقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن مجلس الأمن

١١ - أُجريت مشاورات، منذ صدور تقرير الأمين العام الأولي، مع عدد من الدول الأفريقية بغية تشجيعها على إصدار تشريعات تجعل انتهاك قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن مجلس الأمن فعلا إجراميا بمقتضى القوانين الوطنية. ولمتابعة ذلك، أرسلت رسائل إلى جميع حكومات الدول الأفريقية تطلب إليها معلومات عن التدابير المتخذة في هذا الصدد.

إيقاف انتشار الأسلحة، وتخفيض شراء الأسلحة والذخائر إلى أقل من ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع الحفاظ على نمو صفري في ميزانية النفقات العسكرية وتحديد هوية تجار الأسلحة الدوليين

١٢ - إن أحد العناصر التي تسهم في احتدام الصراع في أفريقيا يتمثل في التكديس السريع للأسلحة الصغيرة وبيعها بصورة غير مشروعة واستخدامها استخداما عشوائيا. وبوجه عام، فإن مشاركة الدول الأفريقية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تمثل أقل نسبة مشاركة في العالم. وقد تغيرت هذه النسبة خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨، من نحو ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وجرى حث البلدان الأفريقية على المشاركة في السجل بغية تحسين تدابير بناء الثقة. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٠، لم يشترك في السجل سوى أربعة بلدان من أصل ٥٣ بلدا أفريقيا[٣]. وفي عام ١٩٩٩ دعا مؤتمر دون إقليمي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للمسائل الأمنية في

وسط أفريقيا في نجامينا إلى وضع سجل موحد للأسلحة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي (انظر A/54/530-S/1999/1141). ومع الاعتراف بشواغل عدد من البلدان الأفريقية بشأن صعوبة الالتزام بهذه الأهداف في ضوء ازدياد حالة انعدام الأمن بسبب الصراع، فإنه سيجري التماس اقتراحات ملموسة بشأن سبل ووسائل تأمين التزام أكبر بهذه الأهداف وتشجيع مناطق دون إقليمية محددة على اتخاذ زمام المبادرة أو أن تكون بمثابة قدوة في مجال تنفيذ التوصية. وسيصبح من المهم أيضا معرفة كيفية جعل السجل أكثر ملاءمة للأوضاع في أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي لها شأن أكبر في المنطقة. وسيجري تشجيع إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة على جمع معلومات وإحصاءات، بقدر ما يمكن، عن ما تنفقه البلدان الأفريقية على الأسلحة في الوقت الراهن. ولكن من الجدير بالملاحظة أن نقص المعلومات المبلغ عنها والتمويل من خارج الميزانية سيجعلان من الصعوبة بمكان رسم صورة حقيقية عن الإنفاق العسكري.

١٣ - وجرى تقديم قدر كبير من الدعم لتنفيذ إعلان الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غربي أفريقيا (A/54/374، المرفق) من خلال برنامج التنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتلتزم الأمم المتحدة أيضا بدعم الأنشطة المتصلة بمبادرتين إضافيتين، أي إعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي (A/54/860-S/2000/385، المرفق) واللتين انبثقتا عن مؤتمر البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٠ والإعلان المتعلق بالأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (A/CONF.192/PC/35، المرفق)، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ويندهوك في ٩ آذار/مارس ٢٠٠١. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا على تنفيذ مشروع في جمهورية الكونغو لجمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها، الذي يرتبط بإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ومن المرجو أن يجري تعزيز الأنشطة التي تزمع الأمم المتحدة القيام بها في هذا المجال بالإجراءات التي سوف تتخذ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه[٤] الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في تموز/يوليه ٢٠٠١.

باء - عمليات حفظ السلام

دعم القدرات الأفريقية على حفظ السلام

١٤ - تواصل الأمم المتحدة التعاون عن كثب مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع الصراعات وإدارتها وحلها، أي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك بشأن الصراعات في غرب أفريقيا، بما في ذلك سيراليون وغينيا - بيساو؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الصومال والسودان. ويجري التعاون لتحسين قدرة الدول الأفريقية على حفظ السلام من خلال مجالات مثل التدريب وتبادل المعلومات والتدريبات المشتركة ونظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة وبرامج الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. وفي الوقت ذاته، تقوم الأمم المتحدة بتيسير الاتصالات بين

البلدان المساهمة بقوات والبلدان المانحة التي تستطيع تقديم الدعم في مجال النقل والإمداد، بما في ذلك المعدات بغية تعزيز قدرة أفريقيا على إقامة شراكة فعالة في مجال حفظ السلام. وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤيد آلية منظمة الوحدة الأفريقية لإدارة الصراعات. ويتضمن البرنامج ما يلي: (أ) تقديم الدعم لنظام دعم المعلومات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ (ب) وبناء قدرات مركز إدارة الصراع؛ (ج) وتطوير آلية للإنذار والاستجابة المبكرين؛ (د) وتقديم الدعم لتعبئة الموارد من أجل ''صندوق السلام''.

١٥ - وأنجزت الأمانة العامة للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، دراسة عامة بشأن الدروس المستفادة من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية. وقامت وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بعدد من الدراسات التي اعتمدت فيها على خبرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في أفريقيا، بما في ذلك التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويمكن أن تساعد هذه الدراسات في تطوير ممارسات أفضل في جوانب مختلفة من عمليات حفظ السلام ومساعدة الدول الأفريقية على بناء قدراتها في مجال حفظ السلام. وتناقش الأمانة العامة مع منظمة الوحدة الأفريقية فكرة عقد حلقة عمل مشتركة بشأن الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ولا بد أن تستفيد البلدان الأفريقية أيضا من الآليات التي توضع حاليا لتنفيذ توصيات فريق الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (A/55/305-S/2000/809).

١٦ - وفي تقرير أعده الأمين العام مؤخرا عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574 و Corr.1)، تحولت مناقشة منع نشوب الصراعات في أفريقيا إلى مناقشة أوسع نطاقا بشأن ضرورة تحويل الأمم المتحدة من ثقافة التصدي للصراعات إلى ثقافة منع نشوب الصراعات. ويحث تقرير الأمين العام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المشاركة مشاركة أنشط في وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. بل في الواقع يدعو الأمين العام المجلس إلى النظر في هذه المسألة في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية السنوية في تاريخ لاحق. كما التزم الأمين العام بالاضطلاع بدور أنشط في منع نشوب الصراعات من خلال القيام بمهمات إلى مناطق معرضة للانفجار، وتشجيع وضع استراتيجيات إقليمية لمنع نشوب الصراعات، وإنشاء شبكة غير رسمية من الوجهاء وتحسين قدرة الأمانة العامة على اتخاذ إجراءات وقائية. فإذا نفذت التوصيات المقترحة على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، سوف تستفيد أفريقيا من تنفيذها بصفتها موطن أكبر عدد ممكن من الصراعات.

تقديم الدعم إلى المبادرات الأفريقية لحل النزاعات

١٧ - تعمل الأمم المتحدة على تقديم خدمات خاصة يمكن الإفادة منها من أجل دعم مبادرة أفريقيا للسلام. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، يقوم بتقديم أموال لعملية حصر مؤسسات السلام الإقليمية التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة العمل من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامجه للسلام في شرق ووسط أفريقيا وفي القرن الأفريقي. وتتمثل الأنشطة التي يقوم بها في بوروندي وإثيوبيا وإريتريا ورواندا والصومال والسودان في تيسير مشاركة المرأة في اجتماعاتها ومفاوضات السلام والمصالحة، وفي دعم مشاركتها في أنشطة الدعوة للسلام داخل بلدانها وخارجها، ومساعدتها

على بناء قدراتها في مجالات القيادة وحقوق الإنسان وأساليب نصرة القضايا.

الإسهام في الصندوقين الاستئمانيين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

١٨ - واصل الأمين العام حث الدول الأعضاء على الإسهام إسهاما ثنائيا ومتعدد الأطراف في الصندوقين الاستئمانيين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لأغراض حفظ السلام. وتتجلى هذه الأولوية أيضا في تقارير الميزانية المقدمة إلى الأمانة العامة، ومن المرجو أن تراعي الجمعية العامة هذه النداءات وأن تساعد في تشجيع تقديم ما يكفي من دعم لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا.

حماية المدنيين في حالات الصراع

١٩ - أصبحت حماية المدنيين، حسب ما أكده الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (S/1999/957)، جانبا هاما من جوانب عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وقد أكد مجلس الأمن في قراره ١٢٩٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في جملة أمور، عزمه على كفالة أن تمنح بعثات حفظ السلام، حيثما يكون مناسبا ومجديا، الولايات المناسبة والموارد الكافية لحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بأخطار بدنية. وتتضمن الآن ولاية كل من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن توفير الحماية للمدنيين الذين يتعرضون للعنف الجسماني كما يتم نشر مراقبي حماية الأطفال في جميع أنحاء سيراليون. ويقوم موظفو حقوق الإنسان وأفراد الشرطة المدنية للأمم المتحدة الذين تم نشرهم كعناصر في بعثات حفظ السلام بدور هام في زيادة الالتزام بالقانون والنظام وحقوق الإنسان واحترام كل ذلك. على أن من الواضح أن الأمم المتحدة سيكون عليها أن تضع مقترحات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان مزيد من الالتزام بالقواعد الإنسانية وقواعد حقوق الإنسان الدولية من جانب أطراف الصراعات. ويعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات الصراع المسلح منذ فترة من الوقت على التوسع في مفهوم الأطفال بوصفهم ''مناطق سلام''، وذلك حتى يمكن لدى التفاوض على وقف إطلاق النار أن يصبح السماح بتطعيم الأطفال في مناطق الحرب أو حصولهم على الإمدادات الغذائية هدفا من أهداف القانون الإنساني الدولي. وللأسف لم يتحقق بعد تقدم بشأن التوصية المتعلقة بإيجاد آلية قانونية دولية لتيسير الجهود التي تبذل للعثور على ممتلكات الأطراف والقادة الذين يجعلون المدنيين هدفا متعمدا لعدوانهم ومصادرة هذه الممتلكات وتمويل بعثات خاصة لحقوق الإنسان من الاشتراكات المقررة.

التصدي للمسائل المتعلقة بأمن اللاجئين

٢٠ - تمت مناقشة مسألة أمن اللاجئين مؤخرا يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠١ خلال المشاورات العالمية التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف. والمسائل التي ينطوي عليها هذا الموضوع معقدة وصعبة وتتصل بمسائل القانون والنظام والسيادة. وقد قررت المفوضية وضع ترتيبات احتياطية مع عدد محدود من الحكومات مبدئيا لتوفير خبراء في القانون والنظام والأمن العام سيعرفون باسم موظفي أمن الشؤون الإنسانية. وسيتم نشر هؤلاء الموظفين كجزء لا يتجزأ من أفرقة التصدي لحالات الطوارئ التابعة للمفوضية في بداية أية أزمة تتعلق باللاجئين حيث يعملون مع مؤسسات الأمن العام الوطنية والمحلية. وقد تعهد عدد من الحكومات المانحة بتقديم الدعم لهذه المبادرة. وتوجد بالفعل برامج للتعاون مع قوات الشرطة

الوطنية في جمهورية تترانيا المتحدة وكينيا حيث تقدم المفوضية دعما كبيرا في نشر قوات الشرطة بغرض كفالة احترام القانون والنظام في المعسكرات وفيما حولها.

٢١ - وما برح الأمين العام يساوره القلق بصورة خاصة إزاء ضعف حالة النساء والأطفال في حالات الصراع. وفي حالة سيراليون، عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة مع المفوضية على مراعاة المنظور الجنساني في عملية التخطيط لبرنامج للحماية والمساعدة تضعه المفوضية. وتشمل القضايا التي حددها الصندوق الرعاية الصحية الإنجابية وتقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي من النساء؛ والدعم النفسي الاجتماعي للنساء المقيمات بالمخيمات؛ والدعم التعاوني للأطفال في إطار البرنامج؛ والتركيز على الاعتماد على الذات والأمن الاقتصادي كمجالات لذلك. وكانت نتيجة هذه الشراكة هي إنشاء منتدى المنظمات غير الحكومية للمرأة الذي توجد له أمانة في شمال سيراليون وأخرى في جنوبها، وتوفير الحماية المؤسسية الأوسع للمرأة في وسط أفريقيا وغربها، واستمرار التعاون فيما بين الوكالات في حالات الطوارئ.

٢٢ - وتخفيف أثر اللاجئين على البلدان المضيفة هو أيضا مسألة هامة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا عندما تكون هذه البلدان هي البلدان المضيفة. والأزمة الأخيرة التي ظهرت في غينيا بسبب التدفقات عبر الحدود من ليبريا وسيراليون هي شاهد على الصعوبات التي تعانيها بسبب كرمها إزاء جيرانها. واستجابة للأزمة التي ظهرت أخذ البنك الدولي يساعد الحكومة على التصدي للاحتياجات العاجلة لعملية إعادة البناء في سياق عملياته الحالية وفي نطاق إطاره الحالي لتخفيف حدة الفقر.

جيم - بناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقديم مساعدات الطوارئ في عمليات إعادة البناء والتنمية

٢٣ - من الوسائل الفعالة التي تستطيع بها الأمم المتحدة مساعدة البلدان الأفريقية في مجال بناء السلام الربط بين التدابير المتخذة دعما لبناء السلام وتقديم مساعدات الطوارئ والتنمية في المدى الطويل في استجابة شاملة متسقة. ويقوم عدد من وكالات الأمم المتحدة بعدد من الأنشطة التي تستهدف دعم أهداف التنمية في المدى الطويل. فمنظمة العمل الدولية تسعى لتشجيع العمالة المعتمدة على كثافة العمل، ولا سيما العمالة التي تستهدف استخدام المحاربين السابقين في مشاريع البنية الأساسية في الريف والمدن في عدد من البلدان التي انتهى بها الصراع. وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠٠١ وافق البنك الدولي على ثلاثة مشاريع تستهدف تقديم المساعدة في عملية إعادة البناء والإنعاش التي تعقب انتهاء الصراع والتدهور الطويل المدى. وسوف تساعد هذه المشاريع، وهي مشروع إعادة البناء الاقتصادي فيما بعد الصراع ومشروع التسريح وإعادة الإدماج في حالات الطوارئ في الكونغو ومشروع الإنعاش المبكر في حالات الطوارئ بجمهورية الكونغو الديمقراطية، على تسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في الوقت الذي تساعد فيه على إصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. ويوفر برنامج الإغاثة الزراعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المساعدة المباشرة للسكان المتضررين بطرق تشجع على إعادة تأهيل وإنعاش قطاع إنتاج الأغذية. ويشمل ذلك توفير المدخلات الأساسية، مثل البذور والأدوات اليدوية والإمدادات البيطرية، للتمكين من استئناف الأنشطة الزراعية على وجه السرعة. وتبذل جهود من أجل تعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية في الوقت الذي يتم فيه دعم الاعتماد

على الذات لدى المزارعين المتضررين في الفترة التي تعقب الصراع مباشرة. ولما كان إنعاش قطاع الإنتاج الغذائي في المدى الطويل معتمدا إلى حد كبير على كفاءة الهياكل الأساسية الزراعية وعلى قدرتها، فإن منظمة الأغذية والزراعة تقوم أيضا بتقديم المساعدة على إصلاح مشاريع الري في كثير من البلدان الأفريقية.

إنشاء هياكل لدعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتهيئة الشروط اللازمة لإعادة البناء والتنمية

٢٤ - منذ تقديم التقرير المرحلي الأخير أنشئ مكتب إضافي لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بالإضافة إلى المكتبين اللذين أنشئا في غينيا - بيساو وليبريا. وتضطلع هذه المكاتب بجهود تستهدف أن تتضمن أنشطتها المسائل ذات الأولوية الحاسمة مثل تشجيع إعادة البناء واحترام حقوق الإنسان؛ وتشجيع الشمول السياسي والوحدة الوطنية؛ والعمل على إعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم بطريقة مأمونة وسلسلة في أقرب وقت ممكن؛ وإعادة إدماج المحاربين السابقين وغيرهم في المجتمع المنتج؛ والحد من إمكانية الحصول على الأسلحة الصغيرة.

٢٥ - ومن العناصر الحاسمة في تحقيق المصالحة الوطنية والتلاحم الاجتماعي تشجيع ثقافة السلام. وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بوصفها الوكالة الرائدة بالنسبة إلى هذه المسألة، بعدد من المشاريع في عدد من البلدان الأفريقية بغرض بناء ثقافة السلام في بلدان مثل الصومال وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وقد تم ذلك عن طريق إعداد وتوزيع مواد تعليمية عن ثقافة السلام، وتنظيم دورات تدريبية للبرلمانيين وأفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان. كذلك تشارك اليونسكو، بالتعاون مع جامعات المجتمع المدني، في تدريب المرأة بغرض تقوية دورها كداعية للسلام، وتقوم بالترويج لأفضل الممارسات في بناء السلام وتسوية المنازعات بعيداً عن العنف.

٢٦ - وتكمل أعمال اليونسكو أعمال ابتكارية تقوم بها المؤسسات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد شرعت المفوضية، مستلهمة روح بروكنغس التي تعتمد على حشد التحالفات من الراغبين والقادرين لمواجهة ظروف معينة، في بناء سلسلة من الشراكات الجديدة، في الوقت الذي راحت تعزز فيه شراكاتها القائمة في عام ٢٠٠٠، بما فيها الوكالات الإنمائية الثنائية والمصارف الإنمائية الإقليمية. وفي عام ٢٠٠٠ بدأت مبادرة ''استلهام التعايش''، وهي مبادرة مشتركة بين المفوضية وبرنامج التفاوض بكلية الحقوق بجامعة هارفارد. ويهدف المشروع إلى الترويج للتعايش في المدى القصير من خلال عملية إعادة الاندماج بعد انتهاء الصراع، وذلك لمنع عودة العنف في المجتمعات المنقسمة على نفسها، وتعزيز المصالحة في المدى الطويل. وسيكون التركيز على الأنشطة المدرة للدخل على صعيد المجتمع المحلي في مجموعة من القطاعات التي يتعلم فيها الناس ويعملون ويفكرون معا ويلعبون معا. وهناك مشروع تجريبي من المقرر أن يبدأ تنفيذه في نغوما، رواندا، في عام ٢٠٠١.

٢٧ - وعلى الصعيد البرنامجي، قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بخطوات لبحث الصلات القائمة بين الإغاثة والتنمية عن طريق إنشاء فريق مرجعي مشترك بين الوكالات مهمته تسوية المسائل المتصلة ببرمجة الأنشطة بعد انتهاء الصراع على نحو متكامل. وقد اعتمد تقرير الفريق المرجعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على مبادرات مماثلة أخرى في منظومة الأمم المتحدة، منها العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي اضطلع بها برنامج

الأغذية العالمي، وسوف يكون هذا التقرير أساسا لسلسلة من الأعمال في بلدان أفريقية مختارة. كذلك قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باستحداث عملية النداءات الموحدة كأداة للتخطيط الاستراتيجي تشجع على الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وكذلك تعاونت الإدارات والبرامج ذات الصلة داخل الأمانة العامة في إقامة صلات بين عملية النداءات الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الحالات التي يستخدم فيها الاثنان معا كما هي الحال في رواندا وبوروندي. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة تعزيز التعاون والتخطيط المشترك بين شركاء الإغاثة وشركاء التنمية. ولم يصل كل من عمليات النداءات الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تحقيق كل إمكانياته بعد، والمطلوب في هذا الصدد هو أن تعيد جميع المنظمات ذات الصلة التفكير في استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

٢٨ - ويقتضي تحقيق الحد الأقصى من الفعالية وجود تنسيق استراتيجي وإداري فيما بين المضطلعين بالأدوار الرئيسية، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة، والسلطات الوطنية، ومؤسسات بريتون وودز، والمانحون الثنائيون، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. وسيكون هذا التنسيق مسألة أساسية في سياق تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل إعادة البناء والانتعاش الاقتصادي. ومن النماذج الممكنة التي يمكن استخدامها في حالة أفريقيا نموذج الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الخارجة من الصراعات الذي طالب بإنشائه الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها[٥] وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢١٧. وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلانه الوزاري الذي اعتمده في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ (انظر A/56/3، الفصل الثالث) تقديم تقرير يتضمن مقترحات عن ولاية هذا الفريق وتكوينه وطرائق عمله كي ينظر فيه في الربع الأول من عام ٢٠٠٢.

٢٩ - ويمثل الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل في مسألة منع الصراع وبناء السلام مسألة حاسمة بالنسبة لبلوغ النجاح. وحسب ما أشير إليه في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا (E/2001/56) فإن جميع المنازعات الداخلية في أفريقيا لها أبعاد إقليمية وأبعاد دون إقليمية، من تدفقات الأسلحة واللاجئين إلى الأعمال العلنية والسرية التي تقوم بها البلدان المجاورة. وقد تم الاتفاق على إنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يكون من بين مهامه المساعدة على تنسيق دعم جهود السلام وأنشطة بناء السلام على الصعيد دون الإقليمي.

توفير برامج للتكيف الهيكلي تساعد على استتباب السلام

٣٠ - حُثت مؤسسات بريتون وودز على أن تحاول العثور على وسائل مبتكرة لمساعدة البلدان في ظروف ما بعد انتهاء الصراع في الوقت الذي تعمل فيه على تيسير الشروط التي تقترن عادة بتقديم القروض. ويبدو أن ثمة توافقا في الآراء قد أخذ يستقر على ضرورة القيام بعمل في هذا المجال. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، عقد البنك الدولي اجتماعا تشاوريا في باريس للنظر في الوسائل الكفيلة بجعل مشاركته في ظروف ما بعد انتهاء الصراع أكثر مرونة وفاعلية. وأعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معا ورقة[٦]، للجنة التنمية، كي تنظر فيها في اجتماعها خلال نيسان/أبريل ٢٠٠١، وتحدد إمكانيات تيسير تقديم المساعدة إلى البلدان بعد انتهاء الصراع داخل إطار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد تم وضع عدد من التوصيات، منها زيادة الأنصبة المقررة في صندوق ما بعد انتهاء الصراع و/أو توسيع نطاق المنح التي تقدمها وكالة التنمية الدولية قبل تسوية المتأخرات لتمويل

المساعدة في البلدان التي انتهى بها الصراع؛ وتحديد الجهود لتعبئة إعانات الفوائد لهذه البلدان؛ والتركيز على بناء المؤسسات وتدبير شؤون الحكم لإنشاء سجل تتبعي قبل نقطة اتخاذ القرار بالنسبة للبلدان التي انتهى بها الصراع، ووضع آليات لتتبع موارد التخفيف من حدة الفقر في الفترة الانتقالية؛ وتعزيز النهج الحالي لوكالة التنمية الدولية فيما يتعلق بتحديد حجم مخصصاتها لهذه البلدان ومراقبة استخدام هذه المخصصات. وتأمل مؤسسات بريتون وودز في أن تتيح هذه التدابير لها تقديم تحويلات إيجابية صافية إلى هذه البلدان تتناسب والاحتياجات المُلحة.

ثالثا – بناء السلام الدائم وتعزيز النمو الاقتصادي

ألف – تعزيز سلامة الحكم

تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة

٣١ – حث الأمين العام في تقريره البلدان الأفريقية على أن تتفق على جدول زمني للقيام في وقت مبكر بسن تشريعات في البلدان التي تنفذ الاتفاقية المعنية بمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. واقترح أن تنظر منظمة الوحدة الأفريقية في وضع اتفاقية أفريقية موحدة بشأن سلوك الموظفين العموميين وشفافية الإدارة العامة، وذلك في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠. وإذا كان التقدم الذي أحرز في هذا الصدد محدودا جدا على الصعيدين القطري والإقليمي، فإن الأمم المتحدة قد أيدت جهود المؤتمر الأفريقي لوزراء الخدمة المدنية لاعتماد ميثاق للخدمة العامة في أفريقيا يسعى، فيما يسعى إليه، إلى تشجيع الانضباط المهني والأخلاقي. وفي الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة تشجيع البلدان الأفريقية على تنفيذ التوصيات التي وردت بتقرير الأمين العام، ستبذل أيضا جهود لمواصلة الدعوة إلى القيام على وجه السرعة برد الثروات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة والتي قام بتحويلها إلى البنوك الغربية بعض الفاسدين من القادة والمسؤولين الأفريقيين، والدعوة إلى حصول الموظفين الأفريقيين على الجزاء الكافي لقاء ما يقومون به من عمل.

تعزيز القدرة الإدارية

٣٢ – ما زالت الخدمة العامة في كثير من البلدان الأفريقية ضعيفة. وتعزيز قدرتها إسهام من الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان على توجيه وإدارة التنمية بها. وتتسم الأعمال التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تعزيز القدرة الإدارية للبلدان الأفريقية بجوانب متعددة. ومن الجوانب الهامة في هذه الأعمال الدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الحكومات الأفريقية من خلال الخدمات الاستشارية التقنية لتعزيز لجان الخدمة العامة وكليات الخدمة المدنية التي تقوم، على التوالي، بوضع وإعمال قواعد ونظم الخدمة العامة وتدريب موظفي الخدمة العامة. كذلك تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدعم تدريب المخططين المحليين والإقليميين الذين هم في منتصف حياتهم الوظيفية على تعزيز معارفهم ومهاراتهم في وضع وتنفيذ السياسات والخطط الإنمائية المحلية/الإقليمية. كذلك يقدم الدعم لكل من تشاد والجزائر وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا والنيجر بهدف تعزيز مختلف المؤسسات الاقتصادية والارتقاء بالمهارات التي يتطلبها التخطيط الاستراتيجي وتحديد السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي. ومن ناحية أخرى، تركز منظمة العمل الدولية اهتمامها على توفير الإجراءات والممارسات الشفافة في وزارات العمل فيما يتعلق بإعداد بيانات سوق العمل ذات الصلة. وقد تم مؤخرا وضع برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي بشأن الإدارة المالية والاقتصادية، وذلك لبناء القدرة الحكومية في نيجيريا.

٣٣ - وقد حدث ضعف القدرة الإدارية في أفريقيا تدريجيا على مدى فترة من الوقت، ومن الممكن رده إلى عدة عوامل. ففي بعض البلدان، يرجع هذا الضعف إلى ما يقع من صراعات، بينما يرجع في بلدان أخرى إلى تخفيض الإنفاق الذي تقتضيه برامج التكيف، كما أنه يرجع في بلدان أخرى إلى رحيل الخبراء الوطنيين إلى بلدان أخرى. وإدراكا لأهمية تعزيز القطاع العام، ظهر جيل جديد من برامج التكيف يركز الآن على بناء القدرة الإدارية.

٣٤ - وهناك خطوات لتنفيذ توصيات الأمين العام، ولكن هناك ميلا في التدريب ووضع السياسات إلى التركيز على مؤسسات الإدارة المالية الرئيسية وحدها. ومن المهم في هذا الصدد ملاحظة أنه يتعين التصدي لهيكل الخدمة المدنية بكامله، نظرا إلى أن أنشطته تغذي هياكل هيئات الإدارة المالية. والقدرة المطلوبة في مجال النقل والإمداد وبرامج الدعم مسألة حاسمة بالنسبة لقيام الوكالات والمؤسسات بعملها بطريقة فعالة، وينبغي توفير الحوافز اللازمة للموظفين حتى يمكن الاحتفاظ بهم. وبوجه عام فإن التزام الحكومة ماليا وأدبيا على السواء مسألة حاسمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

٣٥ - كذلك تركز بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جهودها على تعزيز اللامركزية بهدف تعزيز القدرة المحلية وتشجيع الشراكات في عملية اتخاذ القرار. وقد شرع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تنفيذ عدد من المشاريع المتصلة بتحقيق اللامركزية الريفية في كل من السنغال وغانا وغينيا، بينما يقوم البنك الدولي بمساعدة البلدان الأفريقية على بناء قدرتها في مجال تحقيق اللامركزية. ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية في تعزيز الإطار القانوني للنهوض بطريقة تدبير الأمور في مجالات الإدارة الاقتصادية ومراجعة الحسابات وقواعد السلوك وفي المجالات المالية والنقدية والضريبية، بما في ذلك تقديم الدعم والمشورة، حسب ما يقتضيه الأمر، فيما يتعلق بإصلاح الخدمة المدنية.

٣٦ - وبناء القدرات الذي يقتضيه تعزيز الممارسات والمؤسسات الديمقراطية هو أيضا مسألة حاسمة الأهمية. وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عقد منتدى شؤون الحكم السنوي الذي يعتبر محفلا تقوم فيه الدول الأعضاء باستعراض التقدم المحرز في اعتماد استراتيجيات لتعزيز ممارسات شؤون الحكم في أفريقيا. وناقش المنتدى الرابع موضوع إسهام العملية البرلمانية في تعزيز سلامة الحكم. وتواصل إدارة الشؤون السياسية تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى اللجان الانتخابية في أفريقيا، ومنها اللجان الانتخابية في جنوب أفريقيا وغينيا - بيساو ونيجيريا. ويعتبر بناء المؤسسات وبناء القدرات اللازمة للإدارة الاقتصادية بعد انتهاء الصراع من الأولويات الرئيسية للبنك الدولي فيما يقوم به في هذا المجال. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لزيادة الشفافية في مجال تحصيل الإيرادات وتحسين العمليات المتعلقة بإدارة الميزانيات.

باء - التنمية المستدامة

تهيئة بيئة إيجابية للاستثمار والنمو الاقتصادي

٣٧ - إن أهمية إيجاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا لزيادة فرص العمل أمام المتعطلين وأشباه المتعطلين مسألة تحتاج إلى أن توجَّه إليها عناية مستمرة. وقد اضطلعت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأعمال في أفريقيا تتعلق بوضع إطار للسياسات في مجال تطوير المشاريع، وخاصة بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالحوار بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية والحكومة من ناحية أخرى. وقد تم إعداد ثلاثة تقارير وطنية عن إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر لهذا الغرض بالتشاور مع الخبراء الوطنيين. وتقدم مبادرة الأونكتاد، البحر الأبيض المتوسط عام ٢٠٠٠، وبرنامج لبناء المؤسسات وتشجيع روح المبادرة الاقتصادية تموله حكومة إيطاليا،

المساعدة على بناء القدرات في عدد من البلدان الأفريقية منها إثيوبيا وأوغندا وتونس وزمبابوي وغانا ومصر والمغرب. كذلك استفاد كل من زمبابوي وغانا من برنامج تنمية روح المبادرة الاقتصادية التابع للأونكتاد، والذي يستهدف تنمية وتعزيز مراكز التجديد وتنمية المشاريع. وفي الوقت نفسه يواصل برنامج قطاع الأعمال في أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ينفذ في كل من إثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي وغانا وناميبيا ونيجيريا تقديم المساعدة التقنية على وضع وتنفيذ البرامج الوطنية الجديدة؛ وتعزيز البرامج الوطنية القائمة؛ وتيسير الحصول على القروض؛ وتشجيع التكامل الإقليمي من خلال تكوين الشبكات على مستوى المشاريع؛ وتزويد الحكومات بالمشورة في مجال السياسات المتعلقة بتنمية المشاريع.

٣٨ - ويحتاج الأمر إلى زيادة الاستثمار في أفريقيا زيادة كبيرة إذا أريد التعجيل بالنمو في هذه المنطقة إلى مستوى ٧ إلى ٨ في المائة اللازم لتخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومما يؤدي إلى إعاقة الاستثمار الخاص ضعف القدرة المؤسسية في المؤسسات المالية، والشروط القاسية التي تفرض للحصول على القروض، ونقص المواد الأولية، وضيق السوق الداخلية، وانخفاض القوة الشرائية.

الاستثمار في الموارد البشرية

٣٩ - يشارك برنامج الأغذية العالمي في توفير الأغذية المدرسية منذ ما يزيد على ثلاثة عقود. وقد تلقى البرنامج مؤخرا مساهمة خاصة قدرها ١٤٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بالمبادرة العالمية للغذاء من أجل التعليم. وفي الوقت الذي تساعد فيه التغذية المدرسية الطلاب من الذكور والإناث على السواء فإن الأمر يقتضي في كثير من الأحيان بذل جهود خاصة لتشجيع مزيد من الفتيات على الالتحاق بالمدارس وتحسين معدل انتظامهن بها. ومن خلال توفير الحصص الغذائية للأسر تعويضا لها عما تخسره من عمل بناتها، يعمل برنامج الأغذية العالمي على ضمان فرص التعليم المتكافئة للبنين والبنات في عدد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي الوقت الحالي يقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ مشاريع تستهدف مباشرة تشجيع تعليم الفتيات من خلال توزيع حصص الأغذية الجافة على أُسر التلميذات في ثمانية من البلدان الأفريقية.

٤٠ - وفي إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا، عُقد مؤتمر قمة لرؤساء دول بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغينيا ومالي والنيجر في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لاستكشاف سبل الإسراع بتنفيذ برنامج التعليم للجميع في هذه البلدان. وقد سبق هذا المؤتمر الذي اشتركت في تنظيمه حكومة مالي واليونسكو والبنك الدولي مؤتمر لوزراء التعليم والمالية وممثلين عن المجتمع المدني وممثلين عن الوكالات المانحة الخارجية.

أولويات الصحة العامة

٤١ - دعا الأمين العام في تقريره أفريقيا والمجتمع الدولي على إعادة تركيز الاهتمام على تخفيض معدل الوفيات الناجمة عن أمراض يمكن علاجها أو يمكن الوقاية منها، وحث على النظر في استخدام موارد الطوارئ والموارد الإنسانية لهذا الغرض. ومن الواضح الآن للجميع أن أزمات الصحة العامة، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لم تعد تعتبر مجرد مسائل طبية. فالآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمات مفهومة الآن تماما، كما يشهد على ذلك مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وغيرهما من الأمراض المعدية ذات الصلة في أبوجا في الفترة

من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، والدورة الاستثنائية السادسة والعشرون التي عقدتها الجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد قامت جميع المؤسسات الرئيسية بالأمم المتحدة بجعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موضوعا من الموضوعات الرئيسية في مشاريعها وبرامجها. فقد أعدت منظمة العمل الدولية مشروع مدونة للممارسة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عالم العمل، بينما أجرت منظمة الأغذية والزراعة بحوثا عن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن الغذائي والتنمية الريفية والتغذية وخدمات الإرشاد الزراعي والموارد الجينية وغيرها، من أجل تزويد البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بالمشورة فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الآثار السلبية. وأقرت اليونسكو ''استراتيجية للتثقيف الوقائي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''، كما أنها تقوم باستعراض نهج ثقافي فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالمصابين به. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا إقليميا عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية الغرض منه تحديد الاتجاه فيما يتعلق بالسياسات وتوفير الاستراتيجيات اللازمة لإقامة صلات على صعيد التنفيذ بين البرامج الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، والإشراف على وضع وتنفيذ برنامج إقليمي موسع عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٢ - وإذا كانت فكرة استخدام موارد الطوارئ والموارد الإنسانية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه لم تتحقق، فإن من الجدير بالذكر أن اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة قد قبلته الجهات الفاعلة الرئيسية. وسيبدأ تشغيل هذا الصندوق، الذي بلغت الاشتراكات فيه ١,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ بنهاية عام ٢٠٠١. ويقوم البنك الدولي بتوفير تمويل هام للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه. وقد وفر البرنامج الذي أعده البنك لأفريقيا، وهو برنامج الإيدز المتعدد البلدان، مبلغا قدره ٥٠٠ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة لمساعدة ١٠ بلدان أفريقية على النهوض بفاعلية الوقاية والرعاية والعلاج، مع التركيز على إشراك المجتمع المدني والمجتمع المحلي. ومن المتوقع أن يتاح مبلغ آخر قدره ٥٠٠ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ للوصول إلى عدد آخر قدره ١٥ بلدا أفريقيا. وسيواصل الأمين العام العمل على أن تعطي منظومة الأمم المتحدة بكاملها الأولوية للتنفيذ التام لإعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار د إ-٢/٢٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وذلك بوسائل منها تقديم الدعم للحكومات في تصديها على الصعيد الوطني بشكل واسع لهذا الوباء وزيادة تعزيز العمل المنسق على الصعيد القطري.

٤٣ - وقد أُولي مزيد من الاهتمام العالمي بمرض الملاريا منذ دعا الأمين العام إلى إجراء مزيد من البحوث عن التقنيات الجديدة للوقاية من المرض. ولقد كانت الملاريا على جدول أعمال اجتماع مجموعة البلدان الثمانية في عام ٢٠٠٠، وجدول أعمال اجتماع القمة الاستثنائي للقادة الأفريقيين بشأن موضوع ''مكافحة الملاريا في أفريقيا'' الذي عقد في أبوجا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد زاد حجم البحوث، ويستهدف الآن مشروع أدوية الملاريا المرتبط بمبادرة مكافحة الملاريا، التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التوصل إلى مصل جديد مضاد للملاريا كل خمس سنوات، لمواجهة مشكلة أخذت في التفاقم وهي مشكلة مقاومة الملاريا للعقاقير. كذلك تتصدى الوكالة الدولية للطاقة

الذرية لهذه المشكلة عن طريق استحداث وسائل للتشخيص الجزيئي لأنواع الملاريا المقاومة للعقاقير. وقد تحسنت احتمالات المستقبل بالنسبة لإجراء مزيد من البحوث في البلدان الأفريقية بعدما أعلنت منظمة الصحة العالمية وأكبر ست دور لنشر المجلات الطبية في العالم عن مبادرة تنفذ على مدى ثلاث سنوات لمساعدة ألف من أكبر المجلات الطبية والعلمية في العالم على أن تصبح متاحة عبر الإنترنت لكليات الطب ومعاهد البحوث مجانا أو باشتراكات مخفضة جدا. ومن الممكن أن تساعد هذه المبادرة على تضييق فجوة المعلومات الصحية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وأن تكون خطوة هامة نحو إنشاء الشبكة الدولية للصحة، وهو مشروع قدم في قمة الألفية عام ٢٠٠٠.

٤٤ - وما زالت مشكلة الحصول على الأدوية بأسعار معقولة تحديا رئيسيا. وقد دعا الأمين العام الصناعات الصيدلانية إلى العمل مع البلدان الأفريقية ومع منظمة الصحة العالمية لوضع جدول زمني لتحقيق هدف حصول الأفريقيين بأسعار مناسبة على العقاقير المنقذة للحياة والعقاقير المعززة للحياة، بما فيها عقاقير علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد تحقق تقدم كبير عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض السل. كما أدت الضغوط من جانب منظمات المجتمع المدني والمنافسة فيما بين الشركات الأخرى المنتجة لعقاقير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تقبل مفهوم التسعير المتدرج، حيث تباع العقاقير للبلدان النامية بأسعار مخفضة جدا، مع الاحتفاظ بالأسعار المرتفعة في أسواق البلدان المتقدمة النمو. وقد التقى الأمين العام شخصيا بكبار المسؤولين في ست من أكبر شركات الأدوية المتعددة الجنسية لمناقشة الخطوات الأخرى التي يمكن أن تتخذها هذه الشركات لجعل الرعاية والعلاج ميسورين لمن يعيشون بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية. وقد التزمت الشركات بإجراء تخفيضات كبيرة في الأسعار، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا وخاصة ما يقع منها في أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت أخذت إحدى شركات الأدوية تقدم لأقل البلدان نموا، بلا مقابل، عقارا يستخدم في مكافحة مجموعة من الأمراض الطفيلية المعدية، كما تقدم إلى البلدان الفقيرة وبأسعار مخفضة جدا مجموعة ثانية من العقاقير لمن يعانون من الأنواع المميتة من مرض السل المقاوم لعقاقير متعددة، وذلك كله بفضل جهود منظمة الصحة العالمية ومؤسسة أطباء بلا حدود وكلية الطب بجامعة هارفارد. وفي الوقت الذي تحسنت فيه فرص الحصول على هذه العقاقير، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، لأن أغلبية الناس في أفريقيا سيظلون عاجزين عن تحمل تكاليف العقاقير المنخفضة السعر. وما زال هناك تحد يتعين مواجهته وهو كيفية توزيع هذه العقاقير ورصد استخدامها بطريقة فعّالة.

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٤٥ - تواصل الأمانة العامة تشجيع الدول الأفريقية على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها، وتشجيع الدول الأطراف في الاتفاقية على تقديم التقارير المطلوبة بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية. ومن الممكن أن يتيح إطار الاتفاقية وسيلة لتحقيق تغيير حقيقي في السياسات بالقضاء على التمييز النظامي الشامل والمنهجي بين الجنسين. وهناك أربعة بلدان أفريقية أخرى لم تصدق على الاتفاقية بعد ومن المأمول أن تصدق هذه البلدان عليها خلال الدورة القادمة للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه تواصل الوكالات الرئيسية بالأمم المتحدة مساعدة البلدان الأفريقية على بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

٤٦ - وفي عام ٢٠٠٠، أعد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) دراسة عن وضع المرأة في

أفريقيا باستخدام خطط العمل الوطنية لأكثر من ١٢ بلدا وأعد إطارا للتدخل من أجل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في سياسات وبرامج تلك البلدان. وقد وجه المركز جهوده نحو النساء الفقيرات في حالات ما بعد انتهاء الصراع في أنشطته التنفيذية في رواندا، وهو يعمل مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للمساعدة على ضمان وراثة المرأة للممتلكات. والمفروض أن تساعد مبادرة تعليم الفتاة، التي أعلنها الأمين العام في المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ لتنفذ على مدى عشر سنوات والتي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط بين الأعمال التي يُضطلع بها في المنظومة، على القضاء على التمييز في مجال التعليم. ويعمل معا كل من اليونيسيف واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ هذه المبادرة في أفريقيا.

إعادة هيكلة المعونة الدولية

٤٧ - منذ عام ١٩٩٨، ما برح الأمين العام يدعو المجتمع الدولي باستمرار إلى إعادة هيكلة المعونة لتقليل الاعتماد وتشجيع التنمية الاجتماعية في مجالات من قبيل توفير مياه الشرب النقية، وتحقيق الإلمام بأساسيات القراءة والكتابة وأساسيات الرعاية الصحية، والنهوض بالبنية الأساسية. كذلك حثت الجهات المانحة على العمل على أن ينفق ٥٠ في المائة على الأقل من المعونات التي تقدمها هذه الجهات إلى أفريقيا في أفريقيا نفسها. ومن المتفق عليه عموما الآن أن المساعدة الإنمائية ينبغي أن تركز على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وحيث إن مشاريع البنية الأساسية تتميز بكثافة رأس المال والمساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تكفي. يبحث كثير من الجهات المانحة الآن الكيفية التي يمكنها بها استخدام المعونة الإنمائية لجذب الاستثمارات الخاصة في البنية الأساسية في أقل البلدان نموا. ولما كان للاستثمار في البنية الأساسية دور في تيسير التجارة فإن هذا الاستثمار يمكن أن يساعد على الإقلال مستقبلا من الاعتماد على المعونات. وفي هذا الصدد، فإن ما أعلنته بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا من أن المساعدة الإنمائية التي تقدم إلى أقل البلدان نموا سينتهي الربط بينها وبين الشراء من البلدان المانحة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ هو محل تقدير كبير جدا. وسيكون تنفيذ اتفاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية خطوة كبيرة نحو زيادة فعالية المعونات المقدمة إلى أقل البلدان نموا في أفريقيا كما أنه سيؤدي إلى زيادة كمية المعونة التي تحتفظ بها تلك البلدان. وقد حثت الجهات المانحة على تطبيق هذا الاتفاق بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية.

تخفيف عبء الديون

٤٨ - وحُثَّت أيضا البلدان المقرضة على تحويل جميع ما تبقى من ديونها الثنائية لدى أفقر البلدان الأفريقية إلى منح. وقد قام عدد قليل من البلدان المانحة بإلغاء ديونها الرسمية على بعض أقل البلدان نموا في أفريقيا، ولكن هناك حاجة للدعوة إلى عمل شامل في هذا المجال وإلى الحث على عدم تغطية الإعفاء من الديون من ميزانية المساعدة الإنمائية. ويجري حث المؤسسات المالية الدولية على إحداث تيسير كبير في فرص الانتفاع بالتسهيلات وعلى الإسراع في ذلك بالنسبة للبلدان الأفريقية المثقلة بالديون، وتزويد البلدان بالموارد الكافية. وحتى هذا التاريخ بلغ ١٩ بلدا أفريقيا (أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، بوليفيا، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، غامبيا، غيانا، غينيا، غينيا-بيساو، الكاميرون، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، نيكاراغوا، هندوراس) نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لها حسبما هو مقرر في

المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبلغ بلد واحد (أوغندا) نقطة التمام الخاصة به في إطار المبادرة الأصلية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد بدأت هذه البلدان في تلقي أموال الإغاثة التي ستصل مع الوقت إلى نحو ٣٤ بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي تم فيه الترحيب بالإسراع بعملية المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان هناك قلق من أن البلدان التي تستفيد من هذه العملية قد لا تجد هي نفسها مخرجا دائما من ديونها ومن عبء خدمة هذه الديون.

فتح الأسواق الدولية

٤٩ - يعتبر التوسع في الصادرات وتنويعها أداتين هامتين لتحسين آفاق التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. على أنه يتعين القيام بما هو أكثر بكثير من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام جميع سلع البلدان الأفريقية عن طريق تخفيض/إزالة تصاعد التعريفات الجمركية كوسيلة لتشجيع التنويع. ويتعين أن تكون الجولة القادمة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف جولة إنمائية حقيقية تتناول مسائل الإعانات والمضي في إلغاء حواجز التعريفات الجمركية التي تواجه الصادرات الأفريقية. ويلزم التنويه بما قام به الاتحاد الأوروبي، وهو سوق أساسية بالنسبة لأفريقيا، من إتاحة دخول هذه السوق بلا رسوم جمركية ومن غير خضوع لنظام الحصص بالنسبة لمعظم المنتجات التصديرية القادمة من أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٠٩، وينبغي تشجيع البلدان الأخرى على أن تفعل مثل ذلك. وينطوي قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي أصدره كونغرس الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ على إمكانية مساعدة بعض البلدان الأفريقية على التوسع في صادراتها وتنويع هذه الصادرات.

٥٠ - ومع تزايد انفتاح الأسواق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه المساعدة إلى تنمية القدرة الإنتاجية في أفريقيا وتعزيز الصناعات في تلك القارة. وقد واصلت أمانة الأونكتاد تعاونها مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية) في إطار البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان مختارة من أقل البلدان نموا وبعض البلدان الأفريقية الأخرى، وهو البرنامج الذي يعتبره الكثيرون نهجا تجديديا فيما يتعلق بالمساعدة التقنية. كما تم مؤخرا تطوير الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم أقل البلدان نموا في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة لجعل هذا الإطار أكثر فعالية. وسيكون هدف الإطار الآن هو جعل التجارة جزءا من الاستراتيجية الإنمائية العامة للبلد من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و/أو عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر لضمان إدخال السياسة التجارية والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات في سياق إنمائي واسع. وقد تم إنشاء صندوق استئماني للإطار المتكامل لتمويله على أساس تجريبي قبل التوسع في تطبيق البرنامج ليشمل مجموعة أوسع من البلدان.

دعم التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي

٥١ - أشار الأمين العام في تقريره الأولي إلى أنه ''يمكن أن تشتمل أنشطة محددة على الصعيد دون الإقليمي على مشاريع تعاونية تربط بين بلدين أو أكثر - مناطق المشاريع الاقتصادية المشتركة، أو مشاريع البنية الأساسية المشتركة، أو جهود سياحية مشتركة''. وفي هذا السياق طلب إلى منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء مساعدة البلدان الأفريقية في بحث السبل التي يمكن بها استخدام التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في تعزيز الانضباط الاقتصادي والسياسات السليمة على صعيد الاقتصاد الكلي،

وتيسير إقامة الروابط المؤسسية وروابط بناء الثقة فيما بين الدول المتجاورة. ومع إنشاء الاتحاد الأفريقي سيصبح من الملح بقدر أكبر توفير الظروف التي تساعد على توحيد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة داخل التجمعات دون الإقليمية وعلاقات حسن الجوار فيما بين الدول المتجاورة. وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا مبتكرا جديدا لدعم التكامل الإقليمي من خلال القطاع الخاص استنادا إلى تجربة جنوب شرق آسيا، وهو برنامج يمكن أن يضفي على المنظمات دون الإقليمية الحيوية اللازمة لسرعة التكامل. وقد بدأ برنامج أفريقيا للتعاون الابتكاري بين بلدان الجنوب، الذي يدعو إلى مفهوم مثلث النمو، بمثلث نمو تجريبي لزامبيا وملاوي وموزامبيق. ويمكن أن يساعد هذا البرنامج على ترجمة نهج لبنة البناء الذي تأخذ به الجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى عنصر أساسي من عناصر الاتحاد الأفريقي وبذلك يعمق عملية التكامل. وبإدخال معظم المناطق المجاورة المهمشة بالدول الثلاث في مناطق مشاريع اقتصادية مشتركة وتوثيق الروابط الاقتصادية فيما بينها تزداد ضخامة الجهود التي يرجح أن تكرس لمنع المنازعات والتوترات من أن تتحول إلى صراعات. والمأمول أن تتحسن الظروف تحسنا سريعا في القرن الأفريقي وأفريقيا الوسطى وبلدان اتحاد نهر مانو، وهي سيراليون وغينيا وليبريا، بما يتيح إنشاء مثلثات نمو مماثلة.

٥٢ - ونظرا لما للصراعات في أفريقيا من أبعاد دون إقليمية، يتعين تعزيز المبادرات دون الإقليمية لتعزيز السلم والتنمية، كما يتعين التوصل إلى نهج دون إقليمي متكامل فيما يتعلق بمنع المنازعات وبناء السلام. والمأمول أن يساعد مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، الذي أوصت بإنشائه البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى غرب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠١، في تيسير إقامة الروابط المؤسسية وروابط بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية وهي تسعى لتشجيع السياسات دون الإقليمية المتكاملة في المجال السياسي ومجالي الأمن وحقوق الإنسان والمجال الإنساني ومجال التنمية.

المواءمة بين المبادرات الدولية والثنائية الراهنة

٥٣ - تعهدت لجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها الذي عقدته نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠١ بتقديم دعمها الكامل للمبادرات التي تملكها وتقودها أفريقيا، بما في ذلك برنامج الألفية لإنعاش أفريقيا الذي أعده الرؤساء مبيكي رئيس جنوب أفريقيا وبوتفليقة رئيس الجزائر وأوباسانجو رئيس نيجيريا وخطة أوميغا التي قدمها الرئيس وادي رئيس السنغال، والتي اندمجت منذ ذلك الوقت في المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد أكدت لجنة التنسيق الإدارية أنه لن تكون هناك مبادرات جديدة خاصة بأفريقيا تأتي من منظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن عزمها العمل على وضع إطار موحد للعمل من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يقوم على ترشيد المبادرات الموجودة والتنسيق فيما بينها.

٥٤ - وفي الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام الجزء الرفيع المستوى عام ٢٠٠١ (انظر A/56/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٦)، دعا المجلس الأمين العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة للمبادرة الأفريقية الجديدة استجابة فعالة ومنسقة. وسوف تؤخذ في الاعتبار، عند القيام بذلك، الدروس المستفادة من تنفيذ المبادرات الكثيرة التي قدمت فيما يتعلق بأفريقيا، وذلك لضمان أن تكون المبادئ التوجيهية عند وضع هذا الإطار هي الواقعية، والإلحاحية والملكية والقيادة الأفريقية للبرامج. وحسب ما أشار إليه الإعلان الوزاري فإن الاستعراض والتقييم الختاميين لبرنامج

الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات المقرر القيام بهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ سيتيحان فرصة لتقييم الدور الذي قامت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم أولويات أفريقيا، بما في ذلك الاستعراض الشامل للمبادرات المتعلقة بأفريقيا.

رابعا – ملاحظات ختامية

٥٥ – إن المناقشات التي دارت على مدى السنوات الثلاث الماضية حول منع نشوب الصراعات وبناء السلام هي دليل على أن التوصيات الواردة بتقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ ما زالت سارية. ولما كان عدد كبير من أقل البلدان نموا يمثل أيضا بلدانا معرضة للصراعات فإن ذلك يؤكد الترابط بين السلام والتنمية. ومما هو جدير بالذكر أن رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا قد أيدوا الربط بين السلام وسلامة الحكم والديمقراطية، وذكروا بوضوح في المبادرة الأفريقية الجديدة أن كل ذلك يمثل شروط للتنمية. كما التزم الرؤساء بتعزيز آليات منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، وتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانهم ومناطقهم عن طريق وضع معايير واضحة للمساءلة والشفافية والحكم القائم على المشاركة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. والمأمول أن تتاح للمجتمع المدني بعد تعزيزه وبث الحيوية فيه إمكانية الإسهام، بالاشتراك مع الحكومات، في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

٥٦ – والواقع أن القادة الأفريقيين، باقتراحهم إقامة شراكة عالمية جديدة مع شركائهم في التنمية، قد ألزموا أنفسهم باستحداث أدوات التشخيص والتقييم المناسبة، دعما للامتثال لهذه الأهداف المتفق عليها ولتحديد نقاط الضعف المؤسسي والسعي إلى الحصول على الموارد والخبرات اللازمة للتصدي لنواحي الضعف التي يتم التعرف عليها في هذه العملية. وعندما تملك البلدان النامية زمام الأمور وتضطلع بالمسؤولية فيما يتعلق بتنميتها فإن ذلك يبعث الأمل في أنه ستبذل جهود حقيقية من جانب القادة الأفريقيين لتحقيق الأهداف التي وضعوها لأنفسهم. وسيكون بوسع البلدان الأفريقية وقادتها العمل على نطاق أوسع وبخطوات أسرع في ظل تأييد المجتمع الدولي. ولقد اعتمدت مجموعة البلدان الصناعية الثمانية في اجتماع القمة الذي عقدته في جنوه بإيطاليا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ خطة لأفريقيا تماثل أولوياتها الأولويات الواردة بالمبادرة الأفريقية الجديدة ويجري تطويرها بمدخلات من القادة الأفريقيين. وترحب الأمم المتحدة بهذا التطور الجديد آملة أن تكون ''خطة أفريقيا'' هذه مكملة لجهود منظومة الأمم المتحدة الموجهة نحو أفريقيا.

٥٧ – وسيكون قيام الاتحاد الأفريقي فرصة جديدة لإعادة بناء قارة واعدة لها إمكاناتها، قارة يوحدها السلام والتعاون والتقدم الاقتصادي وسيادة القانون. ومن المسلم به أن ثمة عقبات هائلة تعترض تحقيق هذه الرؤية – فلا بد من التصدي بحزم للتحديات التي تطرحها الانتكاسات التي حدثت في التنمية البشرية على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وارتفاع مستويات الفقر، والدمار الذي تسبب فيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والدمار الذي لحق بالبنى الأساسية الاجتماعية والمادية نتيجة للصراعات العنيفة، إذا ما أرادت البلدان الأفريقية أن تشرع في اللحاق ببلدان المناطق الأخرى. ذلك أن السلام الدائم شرط أساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، وهناك على الرغم من كل النكسات أمل في أن تجتاز المنطقة عما قريب هذه المرحلة الحرجة.

٥٨ – ومنذ تقديم التقرير المرحلي السابق من الأمين العام، انتهت الحرب في إثيوبيا وإريتريا، وتقوم عملية من الأمم المتحدة لحفظ السلام بمراقبة خط وقف إطلاق النار، وتساعد على ترسيخ العلاقات السلمية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أخذت تتحسن الاحتمالات أمام

المفاوضات التي تشارك فيها جميع الأحزاب والتي يمكن أن تكون بداية لعملية تحقيق للاستقرار والأمن في هذا البلد الشاسع. وهناك أيضا علامات تبعث على الأمل بالنسبة إلى بوروندي وسيراليون، وإن كانت الأزمة في سيراليون وليبريا قد أخذت تمتد إلى غينيا.

٥٩ - وقد تحقق تقدم في تنفيذ كثير من التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحسين الإدارة السياسية والاقتصادية ووقف انتشار الأسلحة الصغيرة بالقارة. وما زال تخفيف حدة الفقر هو أكبر التحديات في المنطقة، ومن هنا تأتي إلحاحية تعبئة الموارد الداخلية والخارجية. وإزاء انخفاض قدرة أفريقيا على الادخار والاستثمار ستواصل المنطقة الاعتماد على وجود شراكة دولية قوية وملتزمة. ويلزم كلما أثبت القادة الأفريقيون رغبتهم في القيام بالإصلاحات الصعبة ومواصلتها مكافأة أعمالهم بزيادة المساعدة، كما ينبغي الاستجابة لدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلانه الوزاري بأن يولى اهتمام خاص بما لدى أفريقيا من احتياجات خاصة خلال المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية الذي سيعقد في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

الحواشي

(١) يقدم هذا التقرير عرضا عاما للجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأولي المقدم من الأمين العام. وللحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية، يرجى زيارة موقع الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها التابع للجمعية العامة http://www.un.org/esa/africa/adhocWg/matrix2001.htm.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/55/45).

(٣) انظر دليل معلومات سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠٠١ http://www.un.org/Depts/dda/CAB/Register booklet/UNRCA booklet2001.

(٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نيويورك، ٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/CONF.192/15)، الفصل الرابع.

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/55/45)، الفقرة ٤٨.

(٦) انظر www.imf.org/external/np/hipc/2001/pc/042001.htm.